إلـى المحـرر

رسائل

العجز قد يضر النمو

هناك أمر مهم أغفلته المقالة الشاملة فيما عدا ذلك لآتيش جوش وأوما راماكريشنان «هل عجز الحساب الجارى مهم» (ديسمبر ٢٠٠٦): وهو أنها لم تتناول آثار العجز على النمو طويل الأجل. ووجهة النظر التقليدية السائدة هى أن ميزان المدفوعات ليس مهما بالنسبة للنمو طويل الأجل لأن النمو يحدده من جانب العرض، النمو خارجى المنشأ لقوة العمل والتقدم التقنى ولأن ميزان المدفوعات يتوازن بتصحيح الدخل. ولكن يتوافر حاليا قدر كبير من الأدلة التجريبية (انظر مؤلف ج . ماكومبى وأ . ب . ثيرلوول المعنون النمو الاقتصادى وقيود ميزان المدفوعات، ماكميلان، ١٩٩٤؛ ومقالات عن ميزان المدفوعات يحد من النمو، روتلدج، ٢٠٠٣) تبين أن التوازن بين نمو الصادرات ومرونة الدخل بالنسبة للطلب على الواردات مهم بالنسبة للنمو طويل الأجل لأن التغيرات فى أسعار الصرف الحقيقية ليست آلية فعالة لتصحيح ميزان المدفوعات ولأن الدخل هو الذى يتقلص لتصحيح تأثير العجز من خلال مضاعف هارود الدينامى للتجارة الخارجية.

ولذلك، فإن البلدان النامية المنتجة والمصدرة للسلع ذات مرونة الطلب منخفض الدخل، والمستوردة للسلع ذات مرونة الطلب مرتفع الدخل، يمكن أن تكابد عجزا إذا حاولت النمو بمثل سرعة البلدان الأخرى، ولكنه يتعين عليها فى نهاية الأمر أن تحد من النمو لأن العجز يكون غير قابل للاستدامة. وبالطبع، فإن آلية تصحيح الدخل هذه، هى أساس النموذج الشهير للمركز ـ الأطراف الذى وضعه راؤول بريتش فى الخمسينيات فى نطاق أمريكا اللاتينية، ولكنه ينطبق بالمثل حاليا على كثير من البلدان فى أفريقيا وفى أماكن أخرى.

تونى ثيرلوول
أستاذ الاقتصاد التطبيقى
كلية كينز، جامعة كنت، المملكة المتحدة

العجز التجارى والمفاتيح الضائعة

شكرا لكم على نشر مقال «هل عجز الحساب الجارى مهم». وقد أدهشنى أن المؤلفين استطاعوا شرح أمر بهذا التعقيد بشكل جيد فى مثل هذا المقال القصير. ويبدو أن استنتاجات المقال تنطوى على القول ضمنا بأن العجز التجارى للولايات المتحدة حميد نسبيا. ولكننى أعتقد أن الخطر على الولايات المتحدة سيقع عندما يغدو المستثمرين الأجانب أقل رغبة فى الاستثمار فى تلك البلاد، وعندها سترتفع أسعار الفائدة وتبطئ الاقتصاد.

وعلى نحو منفصل، استمتعت بقراءة مقال لانت بريتشت «استمرار السعى» والمسح الذى قام به لاقتصادات التنمية (مارس ٢٠٠٦). واعتقد أن برنامج البحث الذى يقدمه يعد بالكثير، أيضا. وقد انصب معظم عملى فى الاقتصاد على مجال الأعمال، وليس العمل الأكاديمى، ولكن وصف بريتشت لعيوب تحليل الانحدار معروفة تماما فى اقتصاد الأعمال، خاصة التسويق. وهناك إجراء معيارى عند استخدام الانحدار فى التسويق هو تجميع العملاء فى مجموعات متجانسة تماما أولا. وبغير ذلك، فإن وضع انحدار بالنسبة لكل العملاء مجتمعين سينتج عميلا متوسطا قد لا يكون موجودا. وهناك مثال بسيط يستخدم عادة عن بنك ليس لديه سوى عملاء أثرياء جدا وعملاء فقراء جدا. ومن شأن وضع معادلة واحدة للانحدار أن يرضى العميل المتوسط، الذى لا يتعامل مع هذا البنك. ولكن تجميع العملاء أولا ثم وضع انحدارات لكل مجموعة سيتيح للبنك إرضاء كلتا المجموعتين. وما يقترحه بريتشت شبيه بما يفعله محللو التسويق وهو: تجميع البلدان فى مجموعات متجانسة نسبيا. واعتقد أن الأعمال التجريبية ستحقق نجاحا أكبر كثيرا باتباع خطة بريتشت.

ويعتبر التحديد هو المشكلة التالية. ويعانى الباحثون من مشكلة المخمور الذى أضاع مفاتيحه ولم يبحث عنها إلا فيما حول عمود الإنارة لأن هذا المكان الذى يوجد فيه الضوء. وإذا استمر الباحثون فى «حشد المشبوهين المعتادين» لوضع المتغيرات التنبؤية الخاصة بهم، فإنهم لن يحققوا تقدما يذكر. إذ ينبغى أن ينظروا فيما وراء المنطقة التى تريحهم، إلى البحث المؤسسى الذى قام به دوجلاس نورث وآخرون، وكذلك إلى البحث الثقافى للورانس إى. هاريسون وصمويل ب . هنتنجتون.

روجر د . ماكنى
بروكن آرو، أوكلاهوما

أفريقيا والثنائية

مع غزوات الصين الأخيرة فى أفريقيا، احتلت قضية الثنائية بين أفريقيا ودول العالم الكبرى صدارة الأنباء. ويقول مقال ابدولاى بيو ـ تشانى وبيندكت فيبى كريستنسن فى عدد ديسمبر ٢٠٠٦ من مجلة التمويل والتنمية إن الحكومات الأفريقية «يتعين عليها أن تتوخى الحذر الشديد عند إبرام قروض جديدة غير ميسرة لتحمى قدرتها على تحمل الديون. كذلك يجب أن تكون واعية بشروط مثل هذا الإقراض ـ وعلى سبيل المثال، الارتباطات بالتجارة الثنائية أو رهن الصادرات مستقبلا من أجل السداد».

ويتمثل الحظر الكامن فى انفتاح الصين الاقتصادى على أفريقيا فى أنه سيترنح بسبب المصالح والأخطار المباشرة التى تتهدد مستقبله. فقد ارتفعت واردات الكاميرون من الصين بصورة مطردة منذ عام ٢٠٠١، بينما ركدت صادراتها إلى الصين. ومال الميزان التجارى بين الصين والكاميرون إلى العجز بالنسبة للكاميرون والنفع بالنسبة للصين.

وفى هذا السياق يتعين فهم التحفظات التى أعرب عنها بيو ـ تشانى وكريستنسن. فإذا لم تحم البلدان الأفريقية مصالحها فى اتفاقيات الشراكة، فقد تكون هى الخاسرة.

ولا أعتقد أن أمام أفريقيا خيارا كبيرا فيما يتعلق بما إذا كان ينبغى عليها أن تدخل فى شراكات مع الدول الكبرى. ولكن أفريقيا التى تقدم أسواقها، وأراضيها، وشعوبها، وثروتها، ينبغى ألا تستمر فى التصرف مثل الشحاذ. وينبغى عليها أن تطالب بحصتها من الأرباح وأن تطالب بالنص عليها بوضوح فى الاتفاقيات حتى تستفيد شعوبها. إن مصالح شعوب قارة بأكملها تواجه الخطر فى هذا العصر من العولمة.

إسرائيل جاكوب باروك ميكول
متدرب بالبنك الدولى، طالب فى كليات القانون والعلوم الاقتصادية، جامعة ياوندى ٢ سوا، الكاميرون